العرب
الجمعة 2020/12/11
السنة 43 العدد 11908

الادعاء على دياب ووزراء في انفجار بيروت ضربة موجعة لحزب الله

القاضي فادي صوان يوجه اتهامات لرئيس الحكومة بالتقصير والإهمال

تلقى حزب الله وحليفته حركة أمل ضربة موجعة بعد توجيه القاضي فادي صوان اتهامات لرئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب وثلاثة وزراء سابقين بالمسؤولية عن انفجار مرفأ بيروت.

بيروت – **ادعى المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت فادي صوان الخميس على رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، وثلاثة وزراء سابقين بتهمة "الإهمال والتقصير والتسبب بوفاة" وجرح مئات الأشخاص.**

وأوضح مصدر قضائي أن الوزراء المعنيين هم وزير المالية السابق علي حسن خليل ووزيرا الأشغال العامة والنقل الأسبقان غازي زعيتر ويوسف فنيانوس، مشيراً إلى أن جلسات الاستجواب معهم كمدعى عليهم ستجري الأسبوع المقبل.

وشكلت اتهامات المحقق العدلي ضربة موجعة لحزب الله وحلفائه، لاسيما وأن دياب كما الوزراء الثلاثة من المحسوبين على هذا التحالف.

وسعى حزب الله وحلفاؤه، الذين يقبضون على مفاصل السلطة في لبنان منذ سنوات، إلى التملص من أي مسؤولية عن انفجار بيروت، حتى أن الحزب ذهب بعيدا إلى حد رفع دعاوى قضائية ضد رجل الأعمال وابن رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري بهاء الحريري، والنائب السابق فارس سعيد، وموقع حزب القوات اللبنانية على خلفية تحميله مسؤولية الانفجار المدمر.

ولا يستبعد متابعون أن يكون إقدام حزب الله على رفع هذه الدعاوى خطوة استباقية لقرار المحقق العدلي. وينتمي كل من وزير المالية السابق علي حسن خليل ووزير الأشغال العامة الأسبق غازي زعيتر إلى حركة أمل الشيعية، فيما ينتمي يوسف فينانيوس إلى تيار المردة، وكلا الحزبين قريبان من الحزب المدعوم من إيران.

حسان دياب: ضميري مرتاح

وقال المصدر القضائي إن قرار صوان جاء "بعد التثبت من تلقيهم (الأطراف الأربعة) عدة مراسلات خطية تحذّرهم من المماطلة في إبقاء نترات الأمونيوم في حرم مرفأ بيروت، وعدم قيامهم بالإجراءات الواجب اتخاذها لتلافي الانفجار المدمّر وأضراره الهائلة".

وتحقق السلطات اللبنانية في الانفجار الذي عزته إلى تخزين كميات هائلة من نترات الأمونيوم لسنوات في المرفأ دون اتخاذ إجراءات وقائية، وتبين أن مسؤولين على مستويات عدة كانوا على دراية بمخاطر تخزين هذه الكميات دون أن يحركوا ساكناً.

وأسفر الانفجار في الرابع من أغسطس عن مقتل أكثر من 200 شخص وإصابة 6500 آخرين. واستقالت حكومة دياب على خلفية الانفجار لكنّها لا تزال تصرّف الأعمال لعدم تشكيل حكومة جديدة إلى حدّ الآن.

وكان رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري قدم الأربعاء تشكيلة حكومية مؤلفة من اختصاصيين للرئيس ميشال عون بيد أنه من المستبعد أن يوافق عليها.

والمسؤولون الأربعة هم أول سياسيين يدعي عليهم صوان في قضية المرفأ التي كان جرى بموجبها توقيف 25 شخصاً على الأقل من كبار المسؤولين عن إدارة المرفأ وأمنه.

وأفاد المصدر القضائي بأن المحقق العدلي "أطلع مكتب رئيس الحكومة حسان دياب على فحوى الادعاء، وأبلغه أنه سينتقل يوم الاثنين المقبل إلى السرايا الحكومي لاستجوابه كمدعى عليه"، كما جرى تحديد جلسات تحقيق الأسبوع المقبل أيضاً لاستجواب الوزراء الثلاثة "كمدعى عليهم".

وسارع رئيس حكومة تصريف الأعمال الخميس إلى التبرؤ من أي مسؤولية قائلا في بيان إنه "واثق من نظافة كفه وتعامله المسؤول والشفاف مع ملف انفجار مرفأ بيروت، ويستغرب هذا الاستهداف الذي يتجاوز الشخص إلى الموقع، ولن يسمح باستهداف موقع رئاسة الحكومة من أي جهة كانت".

وكان صوان طلب الشهر الماضي من البرلمان التحقيق مع وزراء حاليين وسابقين للاشتباه بارتكابهم مخالفات أو جرائم على صلة بالانفجار بعد مطالعة أعدّتها النيابة العامة التمييزية ورأت فيها أنّ ملاحقة الوزراء على مخالفات أو جرائم محتملة ارتكبوها خلال تولّيهم مهامهم الوزارية تقع ضمن اختصاص المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

وأوضح المصدر القضائي أن صوان، بعدما رفض البرلمان الاستجابة لطلبه، "ادعى على دياب والوزراء الثلاثة، بجرائم جزائية تقع ضمن صلاحيته واختصاصه، ومنفصلة عن المسؤولية السياسية التي طلب من مجلس النواب التحقيق بشأنها".

وتفرض واشنطن منذ أكتوبر الماضي عقوبات على حسن خليل الذي تولى وزارة المالية بين 2014 وبداية 2020 –وهو أيضا نائب عن حركة أمل بزعامة رئيس البرلمان نبيه بري– وفنيانوس الذي شغل وزارة الأشغال بين 2016 وبداية 2020 والمحسوب على تيار المردة، بتهمة دعمهما حزب الله وضلوعهما في "الفساد".

الوزراء السابقون المدعى عليهم

- **علي حسن خليل: قيادي في حركة أمل ومدرج على لائحة العقوبات الأميركية منذ أكتوبر**
- **غازي زعيتر: قيادي في حركة أمل وسبق أن تولى وزارة الأشغال**
- **يوسف فنيانوس: محسوب على تيار المردة ومدرج على قائمة العقوبات الأميركية**

لبنان في عين الخطر السيبراني

نصرالله مختف منذ اغتيال فخري زادة

بيروت – **حذر المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم من أن لبنان في عين الخطر السيبراني، الذي أصبح أقوى من الحروب التقليدية، مشددا على حاجة بلاده إلى شراكات مع أصحاب الاختصاص لخوض هذه المواجهة.**

يأتي التحذير في وقت تشهد فيه المنطقة حربا سيبرانية شرسة بين إيران وإسرائيل، يخشى لبنان أن تطاله شظاياها، في ظل استمرار سيطرة حزب الله المدعوم من طهران على البلد، وهو ما تعتبره تل أبيب خطرا على أمنها.

وقال اللواء إبراهيم خلال ورشة نظمها مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية مؤخرا، إن "الخطر السيبراني ليس مستجدا، بل إنه كان في أساس نشأته عام 1969 لأهداف عسكرية، قبل أن يتخذ القرار بإطلاق العالم السيبراني لخدمة التواصل".

وأكد أن هذا الخطر الرقمي والخوارزمي قادر على افتعال أزمات في شتى المجالات دون استثناء، عدا عن أن الخروقات السيبرانية التي تحصل، سواء أكان المسؤول عنها دولا أم عصابات وحتى أفرادا، قادرة على إحداث انهيارات اقتصادية عبر مهاجمة بورصات ومؤسسات مالية وسرقة معلومات أو تغيير مضمونها.

وخاض حزب الله وإسرائيل حربين في عامي 2000 و2006، ولا يبدو كلا منهما ميالين إلى جولة ميدانية جديدة لاعتبارات مرتبطة بالوضعين الداخلي والخارجي، وبالنظر إلى ما قد ينجر عنها من خسائر، إلا أنّ متابعين يرون أن تل أبيب قد تفكر في شن هجمات سيبرانية على شبكات للحزب وقد يطال ذلك مؤسسات في لبنان.

ويواجه لبنان أزمة متعددة الأوجه تهدد بانهياره، في ظل اقتصاد مأزوم، وخزينة فارغة وشلل حكومي حيث عجزت الطبقة السياسية عن تشكيل حكومة جديدة، منذ استقالة حكومة حسان دياب في أغسطس الماضي.

ويقول مراقبون إن حزب الله وحلفاءه يتحملون المسؤولية الأكبر في ما آل إليه وضع لبنان نتيجة إصرارهم على السيطرة على مفاصل القرار، دون أن يضعوا في الاعتبار تداعيات ذلك على البلد. ويشير المراقبون إلى أن إسرائيل تتابع عن كثب الأوضاع في هذا البلد، وبالتأكيد فإن فرضية شن هجمات سيبرانية تبقى واردة، حيث أن تل أبيب ترى في وقوع لبنان ككل تحت سيطرة حزب الله خطرا حقيقيا وجب تحجيمه.

وقال المدير العام للأمن العام إن "لبنان، بكل قطاعاته، في عين الخطر السيبراني"، لافتا إلى أن "الخطر يكمن في أن الحروب البرية والجوية والبحرية تنظمها قواعد القانون الدولي، لكن حتى الساعة لا توجد قواعد تنظم فضاء العالم السيبراني وهو أكثر خطورة من الحروب التقليدية المعروفة".

وقال "إننا جميعا مسؤولون عن إيجاد منظومة حماية إلكترونية للبنان"، مشددا على أن "شيئا لا ينقصنا لإنتاج معادلات رقمية. وحتما كلفة ذلك ستكون أقل بكثير من الأضرار التي قد تنزل بنا ونحن بالطبع معرضون لها".

اللواء عباس إبراهيم

الصراعات السيبرانية أكثر خطورة من الحروب التقليدية

وأظهرت إسرائيل قدرات سيبرانية كبيرة جدا، حيث وجهت في السنتين الأخيرتين ضربات موجعة لإيران طالت مرافق حيوية مثل الموانئ، ومؤسسات لها علاقة بمشروعها النووي.

وتعرضت طهران مؤخرا إلى خسارة كبيرة باغتيال العالم النووي البارز حسن فخري زادة، والذي جرى بطريقة "غير تقليدية" لعب فيها السلاح السيبراني دورا كبيرا.

وأثار مقتل فخري زادة قلق قيادة حزب الله لاسيما الطريقة المبتكرة التي جرت لاغتياله والتي اعتمدت الأقمار الصناعية لتعقبه. ومنذ اغتيال الرجل الذي يعتقد أنه العقل المدبر للمشروع النووي الإيراني لم تسجل أي إطلالة للأمين العام للحزب حسن نصرالله.

ويقول مراقبون إن إسرائيل لم تعد متحمسة للحروب التقليدية وتراهن على الفضاء السيبراني لتحقيق أهدافها وبالتالي فإن لمخاوف لبنان ما يبررها.

السودان يتخلص من شوائب الإسلاميين لإعادة التموضع إقليميا

الخرطوم - **ينتظر السودان موافقة الكونغرس الأميركي على قرار الرئيس دونالد ترامب بشطب اسمه من لائحة الدول الراعية للإرهاب، الاثنين المقبل، ما يؤسس لبدء مرحلة جديدة تصبح فيها الخرطوم أكثر انفتاحاً على المجتمع الدولي، وهو ما دفع السلطة الانتقالية إلى التحرك على مستويات مختلفة لتفعيل أدواتها نحو إزالة تمكين النظام البائد والتعامل مع فلوله والتابعين للحركة الإسلامية بحسم.**

وأصدر مجلس السيادة، مساء الأربعاء، قرارا بسحب الجنسية السودانية من 3548 شخصاً، سبق وأن حصلوا عليها بقرارات رئاسية خلال فترة حكم الرئيس السابق عمر البشير.

وقالت مصادر سودانية لـ"العرب"، إن عددا كبيرا من المجنسين جاؤوا من سوريا ومصر، وحصلوا عليها للسماح لهم بالتحرك بين دول إقليمية لتنفيذ مخططات إجرامية وإرهابية، وغالبية من صدر بحقهم القرار الأخير يتواجدون الآن في تركيا.

ويرى مراقبون أن السودان يريد التخلص من شوائب الإسلاميين الذين قد يسببون له حرجا بالغا، حال ثبت تورطهم في عمليات إرهابية، وأرادت السلطة نفض يدها منهم لتجنيب الدولة التعرض للمزيد من الخسائر السياسية والاقتصادية، وكخطوة تدعم علاقات السودان الإقليمية والدولية التي تقوم على التعاون المشترك في مواجهة التنظيمات الإرهابية. وتقوم المقاربة الجديدة للسودان مع دول الاعتدال العربي على مواجهة الأذرع الإخوانية التي تسللت إليه، وتورطت في أعمال عنف، وفي إطار من التنسيق الأمني مع مصر تحديدا، للتعاون في ملف يمثل أهمية لها، وشهد تحركات عديدة بين الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية بين البلدين مؤخرا.

وتسعى السلطة السودانية إلى تأكيد نواياها الرافضة للتساهل مع التيار الإسلامي، لتسهيل مهمة المفاوضات المكثفة التي تجريها أطراف تحاول تمرير تشريع "السلام القانوني" الذي يمنح الخرطوم حصانة ضد الملاحقات المتعلقة بأعمال إرهابية نفذت في الماضي.

واستقطب السودان العديد من السوريين والليبيين والعراقيين والمصريين وجدوا في نظام البشير فرصة ملائمة للحصول على الجنسيات بطرق قانونية وغير قانونية، والأمر ذاته تكرر مع أشخاص من جنسيات أفريقية، من إريتريا وإثيوبيا حصلوا على وثائق هوية سودانية بذات الطريقة.

ومنذ الإطاحة بنظام البشير، شكلت السلطة الانتقالية لجنة فنية مختصة تعمل على مراجعة الهوية السودانية في الفترة الممتدة بين الأعوام 1989 إلى 2019، و"مراجعة ملفات الجنسيات التي منحت لأجانب من أصول غير سودانية".

وسبق هذا الإجراء مطالبة وزارة الداخلية الأجانب الحاصلين على الجنسية السودانية عن طريق التجنيس بين 2014 و2019، بمراجعة دائرة الهوية والهجرة في البلاد، وتم حظر سفرهم إلى حين الانتهاء من فحص سجلاتهم المدنية، بواسطة لجنة مختصة لمراجعة الهوية.

وقال المحلل السياسي السوداني الشفيع أديب، إن الأرقام الرسمية تشير لوجود 18 ألف أجنبي حصلوا على جنسيات سودانية خلال حكم البشير، والسلطة الحالية أسقطت عددا منهم، ومازالت التحريات قائمة تمهيداً لصدور قرارات أخرى.

وفي شهر مارس الماضي، أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول عبدالفتاح البرهان، قرارًا بتوصية من وزير الداخلية بسحب الجنسية من 13 ألف شخص أجنبي، حصلوا عليها خلال حكم البشير.

وأضاف أديب، في تصريحات لـ"العرب"، أن غالبية المجنسين ينتمون إلى تنظيم الإخوان، وتورطوا في جرائم عنف وتطرف، وأن عددا منهم قدّم أموالا طائلة للنظام البائد نظير السماح له التحرك بحرية بين السودان وبلدان عربية مجاورة.

الثنائي ينأى بنفسه عن الإسلاميين

وألغى رئيس مجلس السيادة في قراره الأخيرة إعفاء السوريين من تأشيرات الدخول، المعمول به منذ نظام البشير، ووجّه وزير الداخلية، الطريفي إدريس دفع الله، باتخاذ الإجراءات الإدارية والفنية اللازمة ليكون القرار قيد التنفيذ.

ويذهب متابعون للتأكيد على أن السودان يقطع الطريق على محاولات من شأنها دمج الإسلاميين في الحياة السياسية، ويبعث برسالة لأطراف خارجية بأن السلطة الحالية بما فيها المكون العسكري الذي تثار بشأنه أحاديث متواترة بشأن علاقته مع الإسلاميين لن يترك مجالاً بأن يكون الإسلاميون طرفاً في معادلة الحكم المستقبلية.

واستبق القرار احتجاجات داخلية متوقع اندلاعها في 19 ديسمبر تزامناً مع خروج أول مظاهرات ضد نظام البشير، لتصحيح مسار الثورة واعتراضاً على طريقة إدارة الفترة الانتقالية، تحديداً على مستوى مواجهة أتباع النظام البائد بعد أن طغى البطء على إجراءات السلطة الانتقالية بشأن إزالة التمكين وقطع علاقتها بأطراف ظلت محسوبة على البشير حتى رحيله من السلطة.

ويصعب الفصل بين صدور قرار بسحب جنسيات أشخاص محسوبين على تنظيم الإخوان من قبل مجلس السيادة، وبين الصراع القائم حالياً بين المدنيين والعسكريين، حيث يسعى المكون العسكري إلى التأكيد على أنه يقف في صف الثورة مثلما هو الحال بالنسبة إلى الحكومة المدنية التي قطعت الطريق أمام أي محاولات لحل لجنة إزالة التمكين.

3548

أجنبيا أغلبهم موجودون في تركيا تم سحب جنسياتهم من قبل السلطات السودانية

وقال الباحث السوداني مجدي عبدالعزيز، في تصريح لـ"العرب"، إن القرارات الأخيرة تستهدف تصفية الأجواء وتهيئة البلاد لمرحلة جديدة وفتح صفحة ناصعة مع المجتمع الدولي يكون فيها التعامل مع الأجانب وفقاً للقوانين والأعراف المحلية والدولية، بعيداً عن استغلال الأراضي السودانية كساحة لإيواء عناصر مطلوبة دولياً لتحقيق مصالح سياسية تخدم رأس السلطة.

وقطعت الخرطوم بهذه الخطوة شوطا مهما بعيدا عن محور قطر وتركيا، كراعيين للمتطرفين في المنطقة، وهي تمنح إشارة إيجابية تؤكد أنها تدور في محور الاعتدال المناوئ للدور الخطير الذي يلعبه التيار الإسلامي في المنطقة.